مُلخص البحث

يجمع الباحثون السياسيون والمهتمون بالشأن السياسي على ان الأمن البيئي، هو جزء من السياسة العامة للدولة وهو مرحلة محددة في العملية السياسية ، فالنظام السياسي في كل دولة هو الذي يعد كيفية صنع سياسة الأمن البيئي ، والناتجة عن تفاعل ديناميكي معقد بين شبكة واسعة من (الأوامر) كالأمن الثقافي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي ، تجمع كل ذلك في إطار نظام هام سياسي في بيئة معينة (دولة معينة/ العراق) يسعى فيها النظام السياسي إلى رسم استراتيجية أمن بيئي، لتحقيق تنمية بيئية مستدامة، وتشترك مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، في وضع استراتيجية الأمن البيئي، دستور الدولة الذي يصاغ وفق ايدلوجية الدولة السياسة الحاكمة، كذلك للسلطات دور في رسم السياسة العامة للأمن البيئي (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكذلك الاحزاب ، وجماعات الضغط ، وظروف البلد الطبيعية وغير الطبيعية الجميع اشترك في رسم سياسة الأمن البيئي للدولة ، للوصول إلى افضل النتائج في ظل وضع بيئي متذبذب .

وفي العراق تتشارك المؤسسات والقطاعات كافة في صنع سياسة أمن بيئي للوقت الحاضر وللمستقبل على الرغم من الصعوبات التي يعاني منها البلد عالمياً وإقليمياً ومحلياً الا أنه استطاع ان يصنع البدايات الاساسية لبناء سياسة أمن بيئية ناجحة، بالتعاون مع المنظمات العالمية والاقليمية والجهود الوطنية وقد بين الباحث معوقات الأمن البيئي ، معززها في دالة تعريف اساسيات الأمن البيئي والمفاهيم المقاربة واشكالها ، وبذلك سمحت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة (استنتاجات وتوصيات) .

تناول الفصل الأول (ماهية سياسيات الأمن البيئي والمفاهيم المقاربة ، علاوة على اسباب نشأه المفهوم . أما الفصل الثاني فقد بين (المتغيرات المانعة لسياسيات الأمن البيئي والثقافية والاقتصادية والغذائي بعد عام ٢٠٠٥) فضلا عن سياسات الأمن البيئي المناخية والصحية والمائية . وجاء الفصل الثالث والاخير ليبين (المتغيرات التمكينية لسياسات الأمن البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٥) ، وهي السياسات الأمنية الثقافية والاقتصادية والغذائية والمناخية والصحية والمائية .

وفي الختام نرى ان البحث قد أعطى صورة واضحة عن سياسات الأمن البيئي في العراق وذلك بعد صدور دستور ٢٠٠٥ ومتضمنة موضوعات بشكل مباشر أو غير مباشر عن الأمن البيئي العراقي، **وفي الخلاصة يرى الباحث أن سياسات الأمن البيئي لازالت في بدايتها، وقد واجهت العديد من المعوقات، والتي أحالت دون الاسراع في بناء سياسة أمنية بيئة حاضرة ومستقبلية إلا أن بإمكانها مستقبلاً تذليل الصعوبات ، وتدفع في بناء سياسة أمنية بيئية فاعلة ومستدامة .**